

بين العقار والخضار

الأسعار نار.. نار.. نار

إعداد : منصور العساف

في البداية التقينا بالأستاذ سعد القحطاني أحد تجار المواد الغذائية الذي شدد على أن زيادة الأسعار شملت معظم السلع الاستهلاكية والخدمية، وعن المواد الغذائية يقول الأستاذ سعد: أسعار المواد الغذائية ارتفعت بما يقارب ٣٠٪ وتجار التجزئة أو بالأحرى تجار "المفرق" من ملاك وأصحاب محلات وأسواق التموين الغذائي متضررون يشاركونهم في الضرر المستهلك فحينما يزيد سعر البضاعة تضطر إلى زيادته بنفس النسبة فيتضرر بذلك المستهلك وربما كانت نسبة الضرر على التجار أكثر؛ دعني أضرب لك مثلاً حين تكون الفائدة من صندوق معلب ما بعشرة ريالاً وثمان العتبة الواحدة ريال واحد وهو سعر متعارف عليه لدى المستهلك ثم أبيع أنا الصندوق مفرّد بربح ستة ريالاً ثم يزيد سعر الصندوق، وأستمر أنا في بيع العتبة الواحدة بريال واحد

دون سبب مفهوم اشتعلت الأسعار في الأسواق السعودية (المنتجات الغذائية، الملابس، إيجارات الشقق والفلل، مواد البناء) وبشكل غير مسبوق، وبصورة مفاجئة أصابت الجميع بالذهول.

وفي الوقت الذي حملت فيه موازنة الدولة بشائر الخير، وتوقع الجميع أن ينعكس هذا الازدهار الاقتصادي على حياة الناس وظروفهم المعيشية، أبى التجار إلا أن يطيحوا بأمال البسطاء، ويضربوا بقوانين العرض والطلب عرض الحائط، طمعاً في مضاعفة أرباحهم على حساب معاناة الناس.

"الشوري" حاولت البحث عن تفسير لظاهرة الارتفاع المفاجيء في الأسعار، ورصد حجم معاناة الشارع مع هذه الظاهرة الملحوظة، وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي، خاصة وقد وصل الأمر إلى أروقة مجلس الشوري حيث أولى الأعضاء ظاهرة ارتفاع الأسعار إهتماماً خاصاً، ومن جانبه أكد معالي رئيس المجلس أن الموضوع من مهمات المجلس التي لا يمكن التخلي عنها، مشيراً إلى أنه سيتم إعداد دراسة حول المشكلة ودعوة الوزراء المعنيين لمناقشة الأسباب وإيجاد الحلول التي تصب في صالح المواطن.





القحطاني: الضرر يشمل المستهلك وصغار التجار منصور العجمي: مجلس الشورى وعدنا خيراً

لاسيما بعد موجة غلاء الأسعار هذه الأيام، لكنني كمسؤول أحدث لك من واقع تجربة واحتكاك مستمر بالسوق والقطاع الصحي، أرى أن الخدمات الصحية لدينا لا زالت معقولة وبعيدة عما ترونه في الخدمات والسلع الأخرى التي ركبت موجة جنون الغلاء، ولعلي أوضح لك أسبابا لبعض صور الغلاء التي طالت بعض القطاعات الصحية التي تتمثل في السوق التنافسية بين المراكز والمستوصفات والمستشفيات في القطاع الخاص مما يساهم - كما هو معروف - في تحسين الخدمة وجودتها إلى جانب تناسب الأسعار مع الخدمات المقدمة إضافة إلى السياسات المعتمدة من قبل هذه المراكز والمستشفيات، فبعضها تعتمد لتقديم خدمات لفئات معينة بأسعار باهظة أو العكس وهذا عائد لسياساتها التسويقية والخدمية إن إن سعة وخدمات المراكز تختلف فيما بينها. ويستطرد الأستاذ السليم موضحاً أنه يجب

من شأنه أن يعزز من انتشار الحاجة والفقير لدى مجتمعنا بل ويساهم في وجود طبقات اجتماعية متفاوتة، ويدعو الله العلي القدير ألا يحدث هذا في الوقت الذي نسعى جميعاً لمكافحة أسباب الفقر والعوزة من خلال المناشط الخيرية والإنسانية، وعن الجهة المسؤولة يضع القحطاني الكرة في ملعب الجهات الحكومية ذات العلاقة وتجار الجملة والوكلاء وكبار الموزعين ويؤكد على ضرورة تفعيل الدور الرقابي وتشديد العقوبات وصياغة أنظمة من شأنها مكافحة ظواهر الزيادة غير المبررة للأسعار، وكذلك الغش التجاري.

حتى الخدمات الصحية !!

الأستاذ خالد سليمان السليم (نائب العضو المنتدب في مستشفيات ومراكز المواساة) يحدثنا عن الخدمات الصحية في القطاع الخاص فيقول: لا أستطيع أن أنفي وجود زيادة في أسعار الخدمات الصحية

حينها تنقلص نسبة أرباحي، ويستمر الحال في الزيادة حتى أضطر لرفع سعره مكرها رغم أن المستهلك عرف هذه اللعبة بريال واحد، فصعوبة زيادة سعره واضحة وتذمر المستهلك يضرنا لذلك نرضى بأقل نسبة من الأرباح في سبيل إرضاء الزبون وبذلك نضع الكرة في ملعب الوكيل أو المستورد حتى وإن زادت الأسعار بسبب فرق العملة. **لم نكن نتوقعها!!**

وعن توقعه لهذه الزيادة يقول الأستاذ سعد: لم نكن نتوقعها أبداً سيما وأنه لا يوجد - والله الحمد - أسباب لها، فميزانية الدولة والله الحمد أكثر من ممتازة ولو كانت سبباً في الزيادة لما سبقتها، فالأسعار ارتفعت قبل أن تتحدد معالم الميزانية وإن قيل إنها ارتبطت بموسم الشتاء فإنها غير منطقية بل إنها سبقت أيضاً موسم الشتاء، أقول هذا لتجار الفواكه والخضار وأنت تعلم أن أسعار الخضار زادت بما يزيد عن ١٠٠٪ والفواكه بما يقدر بـ ٥٠٪، ولذلك لا بد أن نقلص من تصدير مثل هذه المنتجات حتى يكتفي السوق المحلي. ويرى القحطاني أن استمرار هذه الزيادة





القشعبي

اليافعي

الدوسري

محمد القشعبي: ليس لزيادة الـ ١٥٪ علاقة بارتفاع الأسعار عبدالمحسن اليافعي: شقة تأويني ولا فيلا تكويني المهندس مسفر الدوسري: في الجهات المسؤولة سوف تستقبلكم هذه العبارة...

التصاعدي فقد كان طن الحديد ١٧٠٠ ريال والآن ٢٥٠٠ ريال أي بنسبة ٦٠٪ والاسمنت كان بـ ١٠ ريالات والآن بعشرين ريالاً أي بنسبة ١٠٠٪ والعمالة المنفذة ارتفعت بنسبة ٣٠٪ أما الأراضي فحدث ولا حرج، فالسكنية ارتفعت بنسبة ٢٠-٣٠٪.

وأما الأراضي التجارية فكان لها نصيب الأسد حيث زادت بنسبة ٧٠-٨٠٪ وذلك بسبب أن التجار هم من أصبح يبني الآن وليس المواطن لأنه بعد تطاير شرار الأسعار في كل اتجاه لم يستطع المواطن ضبط ميزانية البناء، أصبح يرغب بشراء الوحدات السكنية الجاهزة التي أصبح سعرها حالياً لا يطاق فأصبحت نظرة المواطن للعقار (شقة تأويني ولا فيلا تكويني).

ويضيف اليافعي وإذا نظرنا لمبررات هذه الارتفاع نجد فيها قليلاً من الصحة وكثيراً من المخالفات - فمثلاً - هل ارتفاع البنزين يؤدي لارتفاع سعر العمالة المنفذة للمشاريع، في اعتقادي أن لجشع التجار دوراً في ذلك وعلى الجهات المعنية كوزارة التجارة والغرفة التجارية وحماية المستهلك تفعيل دورها في خدمة المواطن والمستهلك وليس فقط حماية وأخدمة أصحاب الأموال والشركات. أما عن كيفية مواجهة ذلك فالنسبة الأكبر

وما تبيعه اليوم بسعر ستبيعه غداً بسعر آخر والأمر لا يقتصر على المواد الغذائية فقط، فالزيادة طالت كل شيء حتى الأدوية والأثاث والأواني المنزلية، والغريب العجيب في الأمر أن المنتجات المحلية زادت بزيادات المنتجات المستوردة وبنسبة عالية، في حين كان من الأفضل لها أن "تكتسب" السوق وتجد الفرصة في زيادة سعر المستورد لزيادة إقبال المستهلك عليها، وهذا ما نبحت نحن كتجار وكمستهلكين، فخدمة المنتج المحلي أفضل وبكثير من خدمة المنتجات المستوردة ولكن...

لقد اسمعت لو ناديت حياً

ولكن لا حياة لمن تنادي

أما الأستاذ عبدالمحسن اليافعي مدير التسويق والمبيعات في إحدى شركات العقار فيرى أن الارتفاع الجنوني في الأسعار حقيقة يعيشها أفراد المجتمع من مواطن ومقيم، وهي واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار أما عن السلع التي طالها "هوس الأسعار" فهي عامة لا تقتصر على سلع دون أخرى، خذ مثلاً مواد البناء الأساسية وكذا المواد الاستهلاكية والخدمية ولعل حديثي - هنا - ستركز على القطاع العقاري وكذا قطاع المقاولات، فمنذ سنة بدأ ارتفاع الأسعار

عدم إغفال ارتفاع أسعار الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية ومراعاة فوارق الخدمة بين مركز أو مستشفى وآخر ولعلك شاهدت هذا واضحا حتى بين المستشفيات الحكومية.

تساهل الجهات الرقابية

أما منصور العجمي: فيرى أن الزيادة المفاجئة في الأسعار وإن شملت المواد الغذائية والملابس والعقار ومواد البناء فإنها بأي حال من الأحوال ستكون أكثر ضرراً إن هي مرت على الجهات الرقابية مرور الكرام، فلو أن الأمر حدث لأسباب ومسوغات مقنعة وطارئة لكان مقبولاً "نوعاً ما" أما أن يفاجأ المجتمع بهذا الصعود غير المبرر للأسعار فهذه ظاهرة ربما تعود علينا أو تستمر - لا قدر الله - في حال وجدت التساهل من قبل الجهات الرقابية المعنية وإن كنت أنا كمستهلك مثل عامة من يعيش في هذا البلد من مواطنين ومقيمين أمل من وسائل الإعلام أن تصعد من أطروحاتها حول هذه الظاهرة وأن تضع على عاتقها هموم الشارع، ولعل هذا أحد الأهداف النبيلة لوسائل الإعلام، كما أشيد بدور مجلس الشورى الذي وعد من خلال إحدى جلساته بالإسراع بدراسة الوضع والعمل على علاجه وتلافي أي تكرار لمثل هذه الحالة، وأجدها فرصة للمجلس لإثبات جدية أمام المواطن لا سيما فيما يتعلق بوقوفه أمام تقدم المجتمع.

أمر لا يوصف!

إبراهيم المعيوف رجل أعمال وأحد تجار التموين الغذائي يقول: ما يحدث الآن أمر لا يوصف، صدقني أنني الآن لا أستطيع معرفة أسعار المواد الغذائية وأنا أحد تجار التموين الغذائي ورغم أنني قبل عدة أشهر أعرف كل ما تحتويه أسواق ومحلاتي التجارية من حيث السعر والجودة والبلد المصدر إلا أنني الآن وإن كنت ما زلت أحتفظ بمعلوماتي عن الجودة والوكيل أو المصدر إلا أنني لم أستطع اللحاق بالأسعار ولم أعد أستطيع معرفتها، فهي تقفز بشكل تتبعي وبزيادات رهيبية لا يمكن تصورها





تدهور قيمة الدولار!!

السبب الثاني: ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي حيث يساوي الدولار الأمريكي (٣,٧٥) ثلاث ريالات وخمسة وسبعين هللة، وإذا علمت بأن الدولار الأمريكي يتعرض ومنذ ثلاث سنوات تقريباً، وبالتحديد منذ دخول أمريكا لأفغانستان والعراق إلى تدهور في قيمته الشرائية، الأمر الذي جعل حيرة المواطن أكثر تعقيداً وهو من وجهة نظري معذور في ذلك، وبنسبة تلك الزيادة في الأسعار إلى المكرمة الملكية المتمثلة في قرار زياد الـ ١٥٪ لاسيما وأنها تزامنت واشتدت مع إقرارها ولكن اللوم يقع على عاتق المختصين من الاقتصاديين والمحللين الماليين لم لم يوضحوا الأمر وبشكل مستمر للمواطن غير المختص في هذا المجال؟ إذا ومن خلال ما سبق يتضح لنا وباختصار شديد أن زيادة الأسعار يتنازعها في الحقيقة أمران أساسيان هما:

- ١- الارتفاع الكبير في أسعار النفط.
- ٢- ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي (المتدهور).

السلع المقلدة

أما أنور السويديان أحد تجار قطع غيار السيارات يقول: إن فرص التلاعب وتقليد القطع الأصلية ينتشر في السوق ومحلات قطع غيار السيارات، والمستهلك لا يستطيع أن يميز بين هذه القطع وتلك سيما وأنه لجأ إلى هذه المحلات بسبب غلاء واحتكار الوكالات لقطع غيار سياراتها ولا أخفيك أننا نحن تجار التجزئة لا نستطيع أن نميز القطعة الأصلية من المقلدة ما دامت خارج الوكالة، وهذا بطبيعة الحال ربما يساهم في تقليل فرصة زيادة أسعار هذه القطع بسبب انتشار قطع الغيار المقلدة، ولذلك أستطيع أن أقول لك إن قطع غيار السيارات عامة تكاد تكون كما هي وإن طرأ عليها زيادة فهي زيادة متعلقة باستغلال البعض أو كثرة

موظفي الدولة وإلى ولي عهد الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود وإلى كافة أفراد الحكومة وفقهم الله جميعاً وجعلهم الله سابقين إلى فعل الخيرات وعمل الصالحات لشعبهم أولاً وإلى أمتهم الإسلامية والعربية ثانياً.

ثانياً: الارتفاع الحاصل في السلع الاستهلاكية يعود ومن وجهة نظري الخاصة إلى سببين رئيسيين وهما:

السبب الأول: ارتفاع أسعار النفط، فكما تعلم بأنه لا يوجد سلعة ولا خدمة إلا والنفط عنصر أساسي في تصنيعها أو إنتاجها إن كانت سلعة أو تشغيلها والمساعدة في استمرار عملها إن كانت خدمة، فلا أعلم وجود سلعة أو خدمة ليس لها علاقة بالنفط حتى فكرت في راعي الأغنام والإبل والماشية بشكل عام، فوجدت أنه يقوم بتعليقها وهذه الأعلاف كيف تمت زراعتها وحصدتها وتسويقها ونقلها وكذلك نقل تلك الماشية من المراعي إلى الأسواق أو من الأسواق إلى أماكن أخرى... إلخ، فهنا تعلم بأن النفط عنصر أساسي في جميع السلع والخدمات الهامة والضرورية فهذا الارتفاع الهائل في أسعار النفط أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

استمرار هذه الزيادة من شأنه أن يعزز من انتشار الحاجة والفقر لدى مجتمعنا

بيد المستهلك فعند حاجته لسلعة معينة ووجد بأن سعرها مبالغ فيه عليه أن يبحث عن سلعة أخرى، وعليه يجب أن تقاطع كل من يزيد في سعر سلعته لكن هذا - بطبيعة الحال - لا يمكن أن يحدث في حال زادت الأسعار كما هي الآن إذ لا تقتصر الزيادة على منتج معين أو سلعة بعينها.

زيادة الرواتب .. السبب !!

أما الأستاذ محمد القشعمي - مسؤول مالي - فيقول: نسمع من خلال المجالس وما نقرأه بالمننديات والساحات عما يدور هنا وهناك عن ارتفاع الأسعار والذي تشهد بلدنا حماها الله من كل مكروه.

والظواهر السلبيه التي حلت خلال الأشهر العشر الماضية وعلى رأسها تدهور سوق الأسهم السعودية وما تلاه من ارتفاع كبير وملحوظ في أسعار المواد الاستهلاكية، والغريب في الأمر أن الغالبية العظمى ممن سمعت آرائهم وتحليلاتهم لهذا الأمر يرون أن السبب عائد إلى الارتفاع في الأسعار بعد المكرمة الملكية التي أمرت بها حكومة خادم الحرمين الشريفين وفقها الله لكل خير والمتمثلة بزيادة رواتب موظفي الدولة بما يعادل ١٥٪، ونظراً لما لاحظته ولمسته من أولئك المحللين والذين حينما أسمع وأقرأ تحليلاتهم أتذكر أولئك النفر من المحللين السعوديين لسوق الأسهم السعودية الذين ما فتئوا أن عادوا إلى مكاتبهم لذهولهم لما حصل في السوق ولعدم درايتهم ومعرفتهم بأي قاعدة اقتصادية من الممكن أن ينسب له ذلك التدهور في السوق السعودي للأسهم، وعموماً لن يكون حديثي عن سوق الأسهم إنما عن الارتفاع (المجحف) في أسعار السلع الاستهلاكية، ولذلك لا بد أن أوضح لك ما يلي:

أولاً: توجيه الشكر لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على هذه المبادرة الكريمة بزيادة رواتب

العالم	عقارات "أراضي"	مواد بناء	مقاولات	قطع غيار السيارات	ملابس	مواد غذائية	فواكه وخضار	عقارات "إيجار"
١٤٢٦	متر قطعة الأرض السكنية ٨٠٠ ريال	متر ألواح الخشب ٧٠٠ (العظم) ٨٠٠ ريالاً	متر بناء	-	ثمن القطعة ٣٠ ريالاً	حليب الأطفال ١٥ ريالاً	كيس بصل ١٠ ريالات	وحدة سكنية ب ٢٠,٠٠٠ ريال
١٤٢٧	٨٩٠ ريالاً	١٨٠٠ ريال	١٢٥ ريالاً	-	١٠٠ ريال	٢٢ ريالاً	٢٥ ريالاً	٢٤,٠٠٠ ريال

المصدر: أصحاب المؤسسات والمحلات التجارية والمكاتب العقارية وبعض المواطنين الذين شاركوا في الاستطلاع

ببناء أدوار علوية للحد من الاتساع الأفقي لكثير من المدن كالعاصمة... مجملًا كل شيء الآن في زيادة مطردة لاسيما المواد الاستهلاكية وقطع الغيار والمواد الغذائية رغم أن ما يذكر لي في أن الدولة رفعت الرسوم الجمركية عن كثير من المواد الغذائية إلا أن الأسعار مستمرة في الازدياد، ولعلك شاهدت بعينك الزيادة الباهظة في أسعار الأغنام قبل وبعد عيد الأضحى رغم وفرة الأغنام محليًا ناهيك عن توريد عدد ليس بالقليل من الأغنام الصينية هذه السنة وغيرها



خالد السليم

خالد السليم: أسعار الخدمات الصحية ما زالت معقولة

من الأغنام، وقس على ذلك الزيادة في الحطب الذي جاوز حد المعقول... صدقني المسألة إذا استمرت ستلقي بظلالها على أصحاب الدخل المحدود والمتوسط وربما تطال الجميع لذلك لا بد أن تضغط الجهات الرقابية على التجار والموردين وتتابع أساليب الاحتكار التي يتفنن التجار باستخدامها لاسيما في حال وقوع أي ضرر على المنتجات المشابهة أو البديلة.

العلاج في المقاطعة

- المهندس مسفر الدوسري يعزو سبب الزيادة في الأسعار إلى عدة نقاط أهمها:
- 1- ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته وارتفاع أسعار المعادن والمواد الخام المعتمدة بشكل مباشر أو غير مباشر على أسعار النفط.
 - 2- التقصير من قبل الجهات الرقابية المختصة والتي تبرر أنها تعمل داخل صلاحيات مقيدة بأنظمة تفتقد للمرونة ولا تملك صلاحيات في اتخاذ القرارات الرادعة للوصول إلى حلول جذرية من شأنها المساهمة في عدم تكرار مثل هذه الظاهرة.
 - 3- المواطن المحبط الذي لا يساهم بدوره في إيضاح تبعات هذه الظاهرة لصناع القرار في الجهات المسؤولة ويساهم مع وسائل الإعلام في علاج غلاء الأسعار ولو عن طريق مقاطعة بعض البضائع والسلع وتفعيل دور مقاومة الغلاء.
 - 4- رجال الأعمال وكبار الموردين الذين ساهموا - بلا أدنى شك - في إظهار التساهل والمرونة مع الدول المصدرة على حساب المستهلك.
 - 5- ويسترس المهندسين مسفر في أن وزارة الصناعة والتجارة معنية بشكل مباشر بهذا الموضوع من خلال رقابة ودراسة السوق

كان بـ "٨٠" وقس على ذلك وهذا يعود بسبب الاحتكار والتلاعب واستغلال حاجة المجتمع لمثل هذه المواد والسلع لاسيما في المواد التي تستورد من خارج المملكة.

الملابس الجاهزة زادت بنسبة ٧٠٪

عصام الحنيشل أحد تجار الملابس النسائية يتهم الدول الموردة بزيادة أسعارها بنسبة ٧٠٪/ ويضرب لذلك مثلًا للسلع المستوردة من الصين وكيف أنها زادت في الفترة الأخيرة وهذا بطبيعته جعل العميل يراجع نفسه كثيرًا قبل اختيار أي قطعة ويتذمر من الأسعار الحالية يقول عصام: العميل لا يلام بتذمره من ارتفاع الأسعار، فالارتفاع وإن بدأ بالنسبة للملابس الجاهزة تدريجياً إلا أنه زاد في الفترة الأخيرة بنسبة عالية يجب الوقوف أمامها بحزم ما أمكن ذلك.

سليمان العلي يرى أن الزيادة في الأسعار طالت كل شيء ومن يسأل عن صدقية هذه الزيادة يغالط نفسه وعليه أن ينزل للسوق ويشترى بنفسه ليدرك حجم اختلاف السعر.

ويشدد العلي على أن الأمر يجب أن يطرح - جدياً - على طاولة النقاش ولا بد من معرفة الجهات التي من شأنها علاج هذه الظاهرة لأن عمليات البيع والشراء معقدة، ولهذا يجب أن يشترك التاجر والموزع والمستهلك في العملية بشفافية ووضوح، فالتاجر ربما يحتكر البضاعة والموزع ربما يقلل من العرض والمستهلك ربما يستجيب لهذه الصور غير المشروعة من باب تأمين حاجته في حين يتطلب الأمر صحة ضمير من الجميع ولا أنسى دور وسائل الإعلام كسلطة رابعة.

الطلب أكثر من العرض

أما أحمد الراجح فيرى أن الأمر لا يتوقف على العقار فقط لأن السوق العقاري مستمر في الارتفاع من قبل هذه الزيادة، إلا أنه حالياً بلغ درجة عالية في سعر الإيجارات سيما بعد أزمة الأسهم ولا يخفى عليك أن الطلب الآن أكثر من العرض وأن الحاجة إلى السكن في ازدياد لاسيما من قبل الشباب الذي يعتمد على الإيجارات لعدم توفر السكن أو بالأحرى عدم استطاعته على تأمينه، ولذلك تجد أن أسعار إيجار الوحدات السكنية زادت بنسبة عالية حتى مع السماح للمستثمرين

الطلب لكن في الإجمال كثرة القطع المقلدة ومنافستها للقطع الأصلية ساهمت - نوعاً ما - في ثبات أسعار هذه القطع رغم غلائها في وكالات السيارات لاسيما الأمريكية منها واليابانية.

تضييق فرص الاستقدام

صالح الصفيان أحد تجار المقاولات يعزو السبب في ارتفاع سعر العمالة إلى تضييق أنظمة وزارة العمل في استقدام العمالة فيقول: وزارة العمل ضيقت علينا فرص الاستقدام مما جعل يومية العامل تزداد بسبب ندرة العمالة أمام طلبات البناء والترميم، فالطلبات مستمرة والعامل الواحد يعمل أكثر من ١٢ ساعة، وربما يعمل في عدة جهات بل ويطلب بأجور باهظة ثمنًا لما ينجزه من أعمال وهذا في مقابل زيادة أسعار مواد البناء، خذ مثلاً لفة الأسلاك التي كنا نحصل عليها بـ "١٢٠ ريالاً" أصبحت الآن "٣٥٠ ريالاً" وطن الحديد الذي كان "٩٠٠ ريال" أصبح الآن بعد زيادة الأسعار بـ "١٨٠٠ ريال" وسعر المترم العامل أصبح "١٧٥ ريالاً" بعد أن

وقفة للاعتبار

لطالما كانت حلماً عجزنا عن تحقيقه على كافة الأصعدة في وقت استطاعت دول أخرى كانت أقل منا إمكانيات على المستوى السياسي أو الاقتصادي والآن نراها تقف في مصاف الدول الأولى على مستوى العالم أن تحققه وهي نفسها معتمدة على سواعد أبنائها فكان لها ما أرادت من وضع سياسي واقتصادي جيد ووفرت بذلك سبل العيش الرغيد لكافة شرائح مجتمعاتها دون أن يمس حياتهم الخاصة كأفراد ما يخل باتزانهم المعيشي.

أقف هنا في ظل الوضع الاقتصادي الذي تنعم به بلاننا ونحمد الله عليه، وأسأل ألم يحن الوقت للإستفادة من تجارب الآخرين ومعالجة جذور المشكلة التي حلت بمجتمعنا كي لا نرى في زمن قادم عجز المواطن البسيط على البقاء أو افتقاره لأبسط وسائل العيش بعد ما تعرض له في سوق الأسهم والغلاء الفاحش!!

عبد العزيز العسبلي



لمن يهمه الأمر!

هنا لا يسعنا في "الرأي" إلا أن نجمل تلك التساؤلات التي وردت لمن يهمه الأمر! حول هذه الإشكالية لنتركها في ملعب المسؤولين وصناع القرار وكافة المعنيين بالأمر والتي من أهمها:

- هل من مبرر مقنع لهذه الزيادة الجنونية في كافة أسعار السلع والخدمات؟

- هل باشرت الجهات الحكومية في اتخاذ صلاحيتها لمعالجة الوضع ودراسته دراسة مستفيضة؟

- كيف لوزارة التجارة وكافة الجهات المعنية أن تطمئن المجتمع بعدم تكرار هذه الظاهرة سيما إذا ثبت عدم وجود أسباب مقنعة لانتشارها.

- أليس من الأخرى أن تبادر الجهات المعنية وذات العلاقة للظهور الإعلامي وعقد الندوات والمؤتمرات الصحفية لإيضاح وتبسيط الضوء على مثل هذه الظواهر منذ ظهورها لا بعد أن ينضمر منها المجتمع ويسلط عليها الضوء من قبل وسائل الإعلام لا من قبل الجهات المعنية؟

السعودية أنها تسعى لاستقطاب استثمارات أجنبية ومشاركة تتجاوز ٣٠٠ مليار ريال (الدولار ٢,٧٥) خلال عام ٢٠٠٧م مقابل استثمارات بلغت ٢٥٣ مليار ريال في سبيل رفع مستوى المملكة لتكون من مصاف أفضل ١٠ دول في العالم من حيث تنافسية بيئة الاستثمار نهاية ٢٠١٠م مدشنة بذلك استراتيجية اختارت لها شعار "١٠X١٠" ولك أن تسأل الآن أين دور المواطن هنا أو بالأحرى أين نحن من الاستثمار في بلدنا؟

ويختتم المهندس مسفر حديثه قائلاً: إن اختلال العلاقة بين معدلات الأجور والرواتب وبين تكاليف المعيشة قد يؤدي إلى لجوء بعض ضعاف النفوس إلى تعاملات فاسدة تحت مظلة الفساد الإداري، كما سيدفع الموظف إلى زيادة مدخولاته عن طريق الأعمال التجارية مما سيؤثر - بلا شك - في قدراته الإبداعية وإنتاجيته كموظف كما أن ظاهرة "غلاء الأسعار" في كثير من الدول هي المدانة في ظهور مشاكل العنف والجريمة والهجرة.

ومراقبة التجار والموردين بعدم استغلال مثل هذه الظاهرة كما أن على الجهات المسؤولة الأخرى "وزارة العمل، ووزارة الصناعة والغرفة التجارية" الخ أن تتناغم مع الأنظمة القائمة وتطور ما عفا عليه الزمان منها" فدخلت المملكة في منظمة التجارة العالمية سيحدث نقلة في النظام التجاري في البلد والذي أتمنى أن يكون إيجابياً ومتسقاً مع ثقافتنا لذلك على وزارة الصناعة والتجارة أن تفعل أنظمتها حول "الاحتكار" التي لم أجد لها نظاماً خاصاً يتناولها، كما هي أنظمتها في "الإغراق" مثلاً ولذلك أتفاجأ دائماً - كغيري - بعبارة مشهورة ويتردد صداها داخل أروقة وزارة الصناعة والتجارة ألا وهي "تلك القضية ليست من اختصاصنا".

ويستطرد المهندس مسفر في أن "غلاء الأسعار" من شأنه كظاهرة أن يحدث خللاً في التركيبة الاجتماعية وهو بطبيعة الحال لا يترك خياراً أمام الفقراء ومحدودي الدخل إلا الاستدانة أو عدم تلبية بعض الاحتياجات الضرورية، وهذا من شأنه أن يؤدي بنا - لا قدر الله - إلى العودة إلى الوراء حيث "الطبقية" المتفشية في كثير من الدول الأوروبية زمن العصور الوسطى والنظرية تقول إن ثمة علاقة مترابطة في إطار النظرية الاقتصادية بين الادخار والاستثمار إذ كلما زاد الادخار زاد معدل الاستثمار، وبالعكس كلما قل الادخار زاد معدل الاستثمار وهذا يوضح ما كشفت عنه الهيئة العامة للاستثمار

أسباب وتوصيات

والجريمة والهجرة ولجوء الموظف للأعمال التجارية والتحايل على النظام.

٨- غلاء الأسعار ارتباط - من خلال قراءة للتاريخ - بالكوارث الطبيعية والزلاعات السياسية.

ثانياً التوصيات:

- ١- تفعيل دور الجهات المسؤولة لا سيما الرقابية منها.
- ٢- على وسائل الإعلام الأخذ بزمام المبادرة لإبراز مثل هذه الظواهر قبل تفشيها واستشرائها والعمل على إيجاد الحلول ما أمكن.
- ٣- على مجلس الشورى تولى مسؤولياته في مراقبة ومساءلة الجهات ذات الاختصاص.
- ٤- تقديم حجة السوق المحلية على التصدير

أولاً الأسباب:

- ١- ليس لزيادة ١٥٪ التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين دور في ارتفاع الأسعار.
- ٢- رجال الأعمال والموردون أحد محاور العملية في غلاء الأسعار.
- ٤- انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى مثل اليورو والأسترليني
- ٥- زيادة أسعار النفط وموجة البرد إحدى الأسباب الرئيسية في الزيادة ناهيك عن ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة.
- ٦- الغش التجاري في قطع غيار السيارات مسألة خطيرة رغم كونه أحد الأسباب التي - ربما - ساهمت في ثبات أسعار القطع الأصلية.
- ٧- استمرار غلاء الأسعار من شأنه أن يوجد "الطبقية" بين أفراد المجتمع كما من شأنه أن يؤدي إلى الفساد الإداري وظهور مشاكل العنف